جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بومدفع

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:
*** العابد يوسف**
*** زراولة عبد القادر**

اشراف الأستاذة:
*** د . الميلودي سعاد**

لجنة المناقشة		
د. خلج مريم	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. الميلودي سعاد	أستاذ محاضر ب	مشرفا
د. شارفي سامية	أستاذ مساعد ب	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019-2020

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى" من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير" متفق عليه وامتثال لقول الحبيب ـ عليه السلام ـ في هذا الحديث الشريف وشعورا بواجب الشكر والعرفان فإنه يغمر قلبي ويلهج لساني بشكر الله تعالى والثناء عليه أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل فإن أصبت فمنه وحده لا شريك له، وإن أخطت فمن نفسي والشيطان

والله منه البراء.....

من باب الشكر، فإننا نتوجه بعمق الشكر والامتنان لأستاذتنا المشرفة " الميلودي سعاد "، التي بذلت قصارى جهدها دون كلل أو ملل لتزويدنا بمختلف المعلومات والتوجيهات، وقد كان لنا الشرف بملازمتها طيلة فترة إعدادنا لهذه المذكرة،

وواجب الشكر إلى كل من علمني حرفا

ويمتد الشكر ليطوي بين جناحيه جميع طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، وعميق الشكر لمن كان له من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة

نسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة العلم إنه سميع مجيب

إهداء

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي الحبيبة).

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنيَّة ، وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(أبي المُوقَّر).

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة..

(أخوتي المُحترمين).

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم..

إلى أساتذتي في كلية العلوم الإقتصادية

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى طلبة جامعة جيلالي بونعامة

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل

زراولة عبد القادر

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى كل من في الوجود بعد الله تعالى أهدي خاتمة مشواري الجامعي الى من كانت ولا تزال تحترق لتضيء درب حياتي الى مصدر سعادتي الى مرفأ الأمان ومنبع الحنان الى أعذب كلمة ينطقها اللسان أمي الحبيبة

الى من كلله الله الهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار والذي أنار دربي في هذه الحياة من علمني ماهية الخطوات الى من حضنني في أهداب عينيه وخاف عليا قبل أن يخاف على نفسه أبي الغالي أطال الله في عمره.

الى سندي وقوتي اخوتي الذين أسند عليهم نفسي عند الشدائد

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى طلبة جامعة جيلالي بونعامة

إلى كل أصدقائي في الحياة

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل

العابد يوسف

الملخص

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إبراز دور مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك , من خلال إجراء دراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بومدفع – من تاريخ 12-01-2020 إلى 28-06-2020 , وذلك بتوزيع استبيان للإجابة من طرف موظفي البنك , و قمنا بتحليله بالإستعانة بمخرجاتspss، وتم التوصل من خلال هذا التحليل إلى وجود خلل في تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية ، حيث ظهر أنهم لا يملكون دراية واسعة عن الحوكمة البنكية وعن آليات تطبيقها ، ويظهر ذلك جليا من خلال إجابات الموظفين.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة البنكية، الإفصاح والشفافية.

Abstract :

In this study, we highlighted the role of governance principles in promoting disclosure and transparency in banks, by conducting a study on the Bank of Agriculture and Rural Development – Bomedfaee Agency - from 12-01-2020 to 28-06-2020, by distributing a questionnaire for the answer. By the bank's employees, we analyzed it using spss outputs, and this analysis was found to be flawed in the application of the principles of banking governance, where it appeared that they do not have extensive knowledge about banking governance and the mechanisms of its application, and this is evident through the answers of the employees.

Keywords: Corporate Governance, Principles of Banking Governance, Disclosure and Transparency.

فهرس المحتويات :

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
الملخص	VI
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح والشفافية والحوكمة في البنوك	
تمهيد	06
المبحث الأول: المبادئ النظرية لحوكمة الشركات	07
المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات	07
أولا: مفهوم حوكمة الشركات	07
ثانيا: أنظمة حوكمة الشركات عبر العالم	08
المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات ومبادئها	09
أولا: محددات الحوكمة في الشركات	09
ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	11
أولا: أهمية حوكمة الشركات	11
ثانيا: أهداف حوكمة الشركات	12
المبحث الثاني: أهمية الحوكمة البنكية ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية	13
المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك والفاعلين الأساسيين فيها	13
أولا: تعريف حوكمة البنوك	13
ثانيا: الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك	14
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة في البنوك ومحددات تنفيذها	15
أولا: أهمية حوكمة البنوك	15
ثانيا: أهداف حوكمة البنوك	15
ثالثا: محددات الحوكمة البنكية	16

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة البنوك وفق لجنة بازل	17
المطلب الرابع: دور الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية	19
أولا: الشفافية في القوائم المالية للبنوك	19
ثانيا: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك	20
المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	22
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهمية الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع	
تمهيد	27
المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع	28
المطلب الأول: التعريف بوكالة (BADR) بومدفع	28
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة (BADR) بومدفع	28
المطلب الثالث: مهام بنك(BADR) وكالة بومدفع وأهدافها	30
أولا: موارد بنك (BADR) وكالة بومدفع	30
ثانيا: مهام بنك(BADR) وكالة بومدفع	30
ثالثا: أهداف بنك (BADR) وكالة بومدفع	31
المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيان	31
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	32
المطلب الثاني: تحليل البيانات الوصفية	36
المطلب الثالث: تحليل مضمون الاستبيان	40
أولا: تحليل العبارات	42
ثانيا: التأكد من صحة الفرضيات	48
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	59
قائمة الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	جدول مستويات الموافقة.
02	قيمة ألفا كرونباخ باستخدام برنامج spss.
03	جدول توزيع الإستبيان.
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.
05	توزيع أفراد العينة حسب الأعمار.
06	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية.
07	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.
08	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.
09	إجابات الموظفين حول وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بالبنوك.
10	إجابات الموظفين حول توفر حقوق المساهمين والمستثمرين.
11	إجابات الموظفين حول توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.
12	إجابات الموظفين حول توفر مقومات الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح.
13	إجابات الموظفين عن توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.
14	إجابات الموظفين عن مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك
15	أثر تفعيل دور وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.
16	أثر تفعيل دور توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.
17	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة بومدفع.	29
02	جنس عينة البحث.	35
03	أعمار الموظفين.	36
04	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية.	37
05	توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة.	38
06	توزيع أفراد العينة على الوظيفة.	39

المقدمة

تعتبر البنوك بصفة خاصة والقطاع المصرفي بصفة عامة عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد وأن سلامته تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموما، باعتبار أن البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

أصبح موضوع الحوكمة في البنوك من المواضيع ذات الأولوية، ويعد الدافع الرئيسي وراء هذا الاهتمام المتزايد بالحوكمة هو الفضائح والأزمات المالية والمصرفية الكبرى، الناتجة عن سوء التسيير التي كانت لها الأثر البالغ على اقتصاديات الدول وخصوصا منها النامية.

الهدف من مبادئ الحوكمة المصرفية هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء ورفع مستواه، بمعنى تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة وذلك بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية.

سعيا من الجزائر لتحقيق الفعالية في القطاع البنكي حاولت أن تستثمر جهودها في تطبيق قواعد الحوكمة على النظام البنكي، الذي يعاني أصلا من نقائص واضحة ودليل ذلك تعرضها لمجموعة من الأزمات التي مست النظام البنكي وتمثل ذلك في أزمة بنك الخليفة وأزمة البنك التجاري والصناعي مع مطلع عام 2003، وعليه اعتبر ذلك إنذارا للجزائر بأن الوضعية التي آل إليها النظام البنكي تحتاج إلى مراجعة دقيقة، فأصبحت تشدد على عنصر الرقابة من خلال تدخل بنك الجزائر وإشرافه على البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعديل قانون النقد والقرض سنة 2003، وكذا القيام بإصدار أول مدونة لحوكمة المؤسسات الجزائرية في 11 مارس 2009، وقد جاء إصدار هذه المدونة في الوقت المناسب فتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات يساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع البنكي.

إشكالية الدراسة:

من مجمل ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم تطبيق الحوكمة المصرفية في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك؟ وما مدى مساهمة ذلك ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوكالة بومدفع؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بحوكمة البنوك؟
- ✓ ما هي الآليات والمبادئ التي تقوم عليها حوكمة البنوك؟
- ✓ ما مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على العملية التسييرية في المرفق العام؟
- ✓ هل تساهم مبادئ الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بومدفع ؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ توجد علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة البنكية وتعزيز الإفصاح والشفافية بها.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك في تعزيز الإفصاح والشفافية على مستواها.

مبررات اختيار موضوع البحث:

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص.
- ✓ الاهتمام المتزايد بحوكمة البنك في معظم أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية في السنوات الأخيرة.
- ✓ الرغبة الشخصية للبحث والاطلاع على موضوع الحوكمة في البنوك نظرا لحداثته وأهميته.

أهمية البحث:

لقد نال موضوع الحوكمة في البنوك اهتماما واسعا نظرا لدورها الفعال في تعزيز الإفصاح والشفافية بها واستقرار الأنظمة البنكية، لذا تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع البنكي يساعد على تعزيز وتفعيل الإفصاح والشفافية مما يساهم في القضاء على الفساد المالي والإداري في البنوك.
- ✓ تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية يرقى بها إلى درجة عالية من المنافسة العالمية.

- ✓ الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالإفصاح والشفافية وحوكمة البنوك ومعرفة كيف تؤثر هذه الأخيرة على الإفصاح والشفافية بالبنوك.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي وإلى ما يلي:

- ✓ محاولة الوصول إلى الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.
- ✓ إبراز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وتوضيح كل ما يتعلق بها.
- ✓ تسليط الضوء على بنك (BADR) بومدفع ومعرفة مدى التزامه بتطبيق الحوكمة البنكية وكيف أثرت على الإفصاح والشفافية على مستواه.

المنهج المستخدم:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي للجانب النظري باعتباره منهجا مناسبا لتوضيح مفهوم الحوكمة في البنك والإفصاح والشفافية.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي كأسلوب مناسب لفهم الواقع للوصول إلى استنتاجات للبحث من أجل الربط بين الأثر الذي يمكن أن تساهم به الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.

حدود البحث:

لدراستنا حدود مكانية وحدود زمنية:

- ✓ **حدود مكانية:** تمت الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع.
- ✓ **حدود زمنية:** انحصرت مدة انجاز الدراسة التطبيقية في الفترة الممتدة من 2020/01/12 إلى 2020/06/28.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء قيامنا بإنجاز هذه الدراسة سواء من الناحية النظرية أو عند إجراء الدراسة الميدانية، والتي من دون شك حالة دون الإلمام الجيد بالموضوع، ولعل أبرزها الحجر الصحي

الـذي فرضـته جائحـة فيـروس كورونـا والـذي جعلنـا نواجـه صـعوبة فـي الحصـول علـى المراجـع علـى قلتهـا مما اضطرنا إلى بذل جهد في محاولة جمع المتاح منها.

بالإضـافة إلـى صـعوبة فـي توزيـع الاسـتبيان والإجابـات العشـوائية مـن طـرف موظفـو البنـك لقلـة معـرفتهم بالحوكمة.

هيكل البحث:

للإجابـة علـى الإشـكالية المطروحـة حاولنـا تقسـيم الدراسـة إلـى فصـل نظـري وفصـل تطبيقـي، يتعلـق الفصـل الأول بالإطـار النظـري للإفصـاح والشـفافية والحوكمـة البنكيـة، حيـث تـم تقسـيمه إلـى ثلاثـة مباحـث: المبـادئ النظريـة لحوكمـة الشـركات، أهميـة الحوكمـة البنكيـة ودورهـا فـي تعزيـز الإفصـاح والشـفافية أمـا المبحث الثالث فكان مخصص إلى دراسات سابقة في موضوع الدراسة.

أمـا الجانـب الميـداني فيتعلـق بدراسـة ميدانيـة لبنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة (BADR) بومـدفع، حيـث تـم تقسـيمه إلـى مبحثـين: المبحـث الأول: بطاقـة تعريفيـة لبنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة وكالـة بومـدفع، أمـا المبحث الثاني: تناولنا فيه عرض وتحليل الاستبيان.

الفصل الأول الإطار النظري للحوكمة في البنوك ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية

تمهيد:

لقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية نتيجة الأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها، حيث أدت إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع البنوك لتفادي هذه الأزمات، حيث يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة الفساد.

ومن هنا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : المبادئ النظرية لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني : أهمية الحوكمة البنكية ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية.

المبحث الثالث : عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المبادئ النظرية لحوكمة الشركات

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى كل من مفهوم حوكمة الشركات محدداتها بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

سنتناول في هذا المطلب نشأة ومفهوم حوكمة الشركات.

أولا: نشأة حوكمة الشركات

نتيجة المشاكل التي تنتج عن تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، وكذا الحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تنظيم مصالحهم إلى بروز عدة مفكرين من بينهم جونسو وماكلين، اللذان اهتما بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهمية ذلك للحد والتقليل من المشاكل خاصة في ظل العمل على الفصل بين الملكية والإدارة وذلك سنة 1976، وأتيحت بعدها عدة دراسات علمية وعملية لإبراز دور حوكمة الشركات وأثرها على جلب وزيادة المستثمرين وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأسس والقواعد منها العمليات الرقابية والشفافية في إصدار المعلومات[1].

في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002 مثل شركة أترون وشركة ورلدكوم التي ركز على دور جوكمة المؤسسات للقضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من الشركات باعتباره قوة ارتباط الاقتصاد الأمريكي بنظيره في المملكة المتحدة، فقد ظهرت العديد ن التقارير التي أكدت على ضرورة الالتزام بالحوكمة ومبادئها، فأصبحت البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات، ومن ثم فقد ظهرت مجموعة من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم إدارة المخاطر، كما أن الأمر لم يقتصر على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقد ظهرت العديد من التقارير في كل من كندا، فرنسا وألمانيا وكذا العديد من دول أمريكا اللاتينية وتشرف آسيا عن طريق الهيئات العالمية والبورصات بها[2].

---

[1]: فيصل محمود نواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد25، عدد2، 2009، ص128

[2]: معمري سارة، **أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة بالبنوك حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص17.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

لمصطلح الحوكمة مجموعة من التعريفات:

- ✓ تعرف على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى[1].
- ✓ كما تعرف على أنها تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمان ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تحقيق تعظيم حجم أرباح الشركة[2].
- ✓ تعرف أيضا على أنها مجموعة من النظم والقرارات السياسية التي تتبعها الشركة من أجل تحقيق الجودة والتميز في اختيار الأساليب الفعالة والقادرة على تحقيق أهداف الشركة[3].
- ✓ وينظر البعض إلى الحوكمة من منظور قانوني لتنظيم أشكال وأنواع التعامل بين أطراف الشركة مع بعضها البعض، وبنظر آخرون إلى الحوكمة من زاوية اقتصادية لتحقيق الأرباح، وهناك من ينظر إليها من ناحية أخلاقية في طبيعة وشكل أطراف العلاقات المختلفة داخل الشركة[4].
- ✓ عرفتها جمعية (Cadbury) 1992: هي الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين الأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى، وأن إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضا على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع، أي ذلك النظام الذي يعني تسديد ومراقبة الشركات[5].
- ✓ عرفتها مؤسسة التمويل الدولي (IFC) : هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[6].

---

[1]: بن علي بلعزوز، عبد الرزاق جبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، ملتقى علمي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 11-12 أكتوبر 2009، ص3.

[2]: مرجع نفسه، ص4.

[3]: مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العالمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008، ص4.

[4]: صالح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2010، ص36.

Corporate ،Department of political science ، Vrije universiteit، amesterdam،november ،2004 ، P6.

[5]:Arjan Vliegenthart ،governance in eastern central europe

[6]: سهايلية يمينة، **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010، ص5.

- ✓ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) : الحوكمة على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركات ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء[1].
- ✓ عرفها البنك العالمي في أنها تتمثل في الكيفية التي تستخدم بها القوة في تسيير اقتصاد بلد ما وتسيير موارده الاجتماعية من أجل التطور[2].
- ✓ عرفها برنامج الأمم المتحدة من أجل التطوير(PNUD) : بأنها تنفيذ السلطة السياسية والاقتصادية والإدارة من أجل تسيير شركة أعمال[3].
- ✓ وبالتالي فإن الحوكمة هي النظام الذي يساعد الشركة على استغلال مواردها استغلالا رشيدا يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة فيما يعرف بكفاءة الأداء، والحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة، وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة.

المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات ومبادئها

سنتعرض في هذا المطلب إلى كل من محددات حوكمة الشركات ومبادئها.

أولا : محددات حوكمة الشركات

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليها مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات[4]:

1. المحددات الخارجية :

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة المؤسسة، وتشمل هذه المجموعة :

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

---

[1]: نورة حراث، **أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014، ص3.

[2]:جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، ص76.

[3]: صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الإعمال**، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4]: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات) شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، الدار الجامعية، إسكندرية، ط2، 2007، ص438.

- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات، وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات.
- وجود بعض الشركات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- وجود شركات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

2. المحددات الداخلية :

تشمل هذه المحددات [1]:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة الشركات في الحصول على تمويل لمشاريعها وتحقيق الأرباح.
- خلق فرص العمل.

ثانيا : مبادئ حوكمة الشركات

تقوم مبادئ الحوكمة على ثلاث ركائز رئيسية هي[2] :

- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال:
  - الالتزام بالأخلاقيات الحميدة.
  - الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
  - التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة.
  - الشفافية عند تقييم المعلومات.

---

[1]: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، مرجع سبق ذكره، ص439.

[2]: سهايلية يمينة، **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص32-33.

- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

➢ **تفعيل دور أصحاب المصلحة وعدم الرقابة والمساءلة:** من خلال :

- تفعيل أدوار رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات والبورصة.
- تفعيل أدوار رقابية مباشرة : المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون.

➢ **إدارة المخاطر:** من خلال :

- وضع نظام لإدارة المخاطر.
- الإفصاح عن المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

وبصفة عامة يمكن حصر مبادئ حوكمة الشركات في النقاط التالية [1]:

✓ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.
✓ ضمان حماية حقوق المساهمين.
✓ ضمان المعاملة المتكافئة لكل فئات المساهمين.
✓ ضمان الاعتراف بالحقوق القانونية لمصالح جميع الأطراف ذات المصلحة.
✓ ضمان توفير الإفصاح والشفافية لكافة الأمور الخاصة بتنظيم الأعمال والمؤثرة على حقوق أصحاب المصلحة وذلك بالقدر الملائم وفي التوقيت المناسب.
✓ ضمان التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته سواء فيما يتعلق بالتوجيهات السابقة أو فيما يتعلق بالتوجيه الإستراتيجي لتنظيم الأعمال.

وعموما فإن حوكمة الشركات تقوم على أسس رئيسية هي : العدالة، تحديد المسؤولية بدقة والمساءلة والمحاسبة وأخيرا الشفافية (الصدق والأمانة).

المطلب الثالث : أهمية وأهداف حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة وجملة من الأهداف التي شجعت المجتمع الدولي على الاهتمام بمختلف جوانبها والسعي لتحقيقها، وذلك من خلال العمل على تطبيق مبادئها.

أولا : أهمية حوكمة الشركات

يمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي [2]:

Corporate governance in banking ، Alexandru loan cuza university، romania،2010 ، P140.

[1] :Andra lavinia nichtean،activities

[2]: مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية (دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016)**، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الإعمال، جامعة بسكرة، عدد5، جانفي2018،ص11.

1. أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة:

- وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف يسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة.
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.
- تؤدي على الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.
- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

2. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل.
- الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المحددة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هده الشركات.

3. أهمية الحوكمة في خلق القيمة:

- تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساسا لضمان إتباع المديرين أهداف خلق الثورة المحددة من طرف المساهمين، كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين، لأن هؤلاء فقط الذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح بعد ذلك مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا، وبالنسبة لبعض الكتاب فان امتلاك لجزء من رأس المال في الشركة يعتبر مؤشر ثقة، وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى[1].

[1]: ابراهيم سيد احمد، **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص165.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف وأهمها[1]:

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
- العمل على محاربة التصرفات الغير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
- توفير فرص عمل جديدة.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

المبحث الثاني : أهمية الحوكمة البنكية ودورها في تعزيز الإفصاح والشفافية

تلعب البنوك بمختلف أنواعها دورا هاما في بناء الاقتصاد الوطني، فوجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لنمو اقتصاد البلاد، فظهرت الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك لما لها من أهمية كبيرة عليها، وسنحاول من خلال هذا البحث إلى تكوين فكرة عن ماهية الحوكمة في البنوك من خلال تعريفها وأهميتها وكذا دورها في تعزيز الإفصاح والشفافية على مستوى البنوك.

المطلب الأول : مفهوم حوكمة البنوك والفاعلين الأساسيين

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على مفهوم الحوكمة في البنوك والفاعلين الأساسيين فيها.

[1]: فيصل محمود النواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص136.

أولا : تعريف حوكمة البنوك

تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة البنوك، نذكر منها التعاريف التالية:

1. عرفها بنك التسويات الدولية الذي يعمل تحت سلطة لجنة بازل للرقابة المصرفية : حوكمة البنوك هي الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل لقوانين ونظم السائدة وما يحقق حماية مصالح المودعين[1].
2. عرفتها لجنة بازل للمصارف : على أنها الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل أصحاب المصلحة مع الآخرين[2].
3. تعرف على أنها الطريقة التي تساعد على حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة مع الآخرين[3].
4. تعرف حوكمة البنوك على أنها ملائمة أنشطة البنك مع التوقعات التي تعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها[4].
5. ومن خلال هذا يمكن تعريف حوكمة البنوك على أنها الأسلوب أو الطريقة التي تدار بها أعمال البنك من قبل مجلس الإدارة، وذلك من أجل تحقيق أهداف وحماية مصالح وحقوق الأطراف المتعلقة بالبنك.

ثانيا: الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك

توجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة البنوك وهي كالتالي [5]:

1) **المساهمون** : لحملة الأسهم أو المساهمين دورا هاما في مراقبة أداء البنوك بصفة عامة فبإمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.

---

[1]: صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص114.

[2]: بوقريط إيمان، **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2015، ص96.

[3]: مرجع نفسه، ص97.

[4]: ختوش حنان، **دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة**، مذكرة ماستار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص3.

[5]: مرجع نفسه، ص12.

2) **مجلس الإدارة** : بغرض تفعيل نظام الحوكمة في أي بنك على مجلس الإدارة أن تحقق توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل إلى النجاح والسيطرة عليه بحكمة، فيعمل على وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، ووضع التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة البنك.
3) **الإدارة التنفيذية** : يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.
4) **المراجعين الداخليين** : وتتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد التقارير المالية للإرشاد، كما قد تشكل بعض البنوك لجان متخصصة أخرى كلجان المرتبات والمكافآت، ولجنة التعيينات ولجنة إدارة المخاطر.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف الحوكمة في البنوك ومحددات تنفيذها

لحوكمة البنوك جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها كما أن تطبيقها يتيح أهمية كبرى لتطبيق الحوكمة سوف نذكرها في هذا المطلب، بالإضافة إلى أننا سنقوم بالتعرف على محددات تنفيذها.

أولا : أهمية حوكمة البنوك

يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها [1]:

- ✓ زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد.
- ✓ التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك في مسايرة الاقتصاديات العالمية العملاقة.
- ✓ في عصر العولمة أصبح لزاما على البنوك أن تطور أنظمة الحوكمة فيها من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي، بما في ذلك البنوك الدولية.
- ✓ تطبيق الحوكمة البنكية من شأنه الوصول إلى تحقيق أهداف البنوك، وهي أساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بما فيها الجهات الإشرافية.

[1]: كتفي خيرة، **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص68.

ثانيا : أهداف حوكمة البنوك

هناك عدة أهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها من أهمها[1]:

- ❖ إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين المقرضين أو الاطلاع بدور مراقبين بالنسبة لأداء البنوك.
- ❖ تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط البنوك العاملة في الاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات للأجهزة البنكية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

كما هناك مجموعة من الأهداف تتمثل في [2]:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك.
- تحقيق الحماية لأموال المودعين.

ثالثا : محددات الحوكمة البنكية

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في البنوك على جودة مجموعتين من المحددات هما [3]:

1. **المحددات الداخلية:** تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرية، مما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف، وتشمل المحددات الداخلية :

- **حملة الأسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.

---

[1]: سالم محمود عبود، **حوكمة المصارف وآليات تطبيقها، دراسة حالة في المصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص341.

[2]: نورة حراث، **أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]: سمية عبد الحق، **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، دراسة عينة من البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص13.

- **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.
- **الإدارة التنفيذية:** لابد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة البنك، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
- **المراجعين الداخليين:** أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2. **المحددات الخارجية:** وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على البنك، وتضم :

- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي : يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.
- دور العامة: مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثير أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء البنك إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي :

❖ المودعين : يتمثل دور المودعين في الرقابة عن أداء الجهاز البنكي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

❖ شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان (نظام التأمين الضمني، نظام التأمين الصريح).

❖ وسائل الإعلام : يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

❖ شركات التصنيف والتقييم الائتماني : تساعد شركات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة البنوك وفق لجنة بازل

تتلخص مبادئ لجنة بازل لإشراف المصرفي كالآتي :

➢ **المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصارف والأعمال اليومية[1].

[1]: عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، دار ومكتبة حسن للطباعة، ط1، لبنان، 2014، ص263.

- **المبدأ الثاني : صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف:** وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف، والقيم التي يتم تعامل بها داخل الشركة المصرفية، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف[1].
- **المبدأ الثالث: منح الصلاحيات والمسؤوليات:** إن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة، والمساءلة والمحاسبة داخل المصرف سواء أعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف على حد سواء[2].
- **المبدأ الرابع: نظام فعال للرقابة الداخلية:** على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف، وإدراك مراقبين لأهمية دورهم[3].
- **المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر:** مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح بما في ذلك علاقة الموظفين مع المقرضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا[4].
- **المبدأ السادس: توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف:** أن توافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الاستراتيجيات والأهداف الإستراتيجية للمصرف.[5]
- **المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح:** توافر الشفافية والإفصاح في كافة الأعمال والأنشطة والتقارير الصادرة عنها[6].
- **المبدأ الثامن: الالتزام بالقوانين والتعليمات:** تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات.

---

[1]: عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد14، عدد19، 2018، ص179.

[2]: سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد4، 2013، ص93.

[3]: عبادي رندة، **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية**، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر، الوادي، 2015، ص43.

[4]: مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام 2016**،مرجع سابق، ص19.

[5]: نوي فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص112.

[6]: محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012، ص21.

المطلب الرابع : دور الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية

من أجل شفافية وإفصاح في إطار ممارسات حوكمة متعارف عليها، فإنه يجب على البنك أن يقوم بإعداد القوائم المالية للبنك وفق النظام الدولي للمحاسبة وتراجعها شركة مستقلة.

أولا: الشفافية في القوائم المالية للبنوك

تعد القدرة على إعداد ونقل المعلومات من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، حيث يقصد بالشفافية قيام البنك بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب المصالح والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها، وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي من شأنها الإضرار بمصالح الشركة أو البنك.[1]

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية حيث أن الأخيرة أكثر عمومية، إذ أن الشفافية ليست هدفا بحد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، لأن هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الحقيقية، وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف.

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:[2]

- ✓ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها، ويعلن أنها أحيانا فقط لاستفاء الشكل.
- ✓ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- ✓ أن تكون شارحة لنفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات صلة بسرية العمل.
- ✓ أن يعقب الشفافية المساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

---

[1]: محمد معتز، المجيني ابراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أماراباك، مجلد6، عدد16، 2016، ص130.

[2]: مرجع نفسه، ص131.

- ✓ تزداد أهمية الشفافية مع زيادة وتعقد وتشابك أنشطة البنوك في السنوات الأخيرة، فقد أصبح العديد من البنوك بالإضافة إلى الأنشطة التقليدية مدى واسع من العمليات الدولية، كما أنها تشارك بفعالية في أعمال الاستثمار والتأمين، وأدى ذلك التغيير والتنوع في الخدمات البنكية إلى ظهور العديد من العمليات البنكية شديدة التعقيد....الخ.

ولتحقيق الشفافية يجب أن يقوم البنك بالإفصاح في التوقيت الملائم عن المعلومات الكمية والوصفية الكافية والمناسبة والتي تمكن كافة الأطراف من التقييم السليم لأنشطة البنك والمخاطر المصاحبة لها[1].

ثانيا: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسة لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتعلقة بالمشروع لتجنب الأطراف المهتمة بالمشروع.

وهذا ويعد الإفصاح من أهم الأسس التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كونه يعمل على إشهار وإظهار المعلومات المحاسبية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى ضرورة الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاطات البنوك، وذلك لصالح المستفيدين الآخرين الذين لديهم مصلحة في التعرف عن هذه المعلومات، كما يستمد الإفصاح أهمية من تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقترضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات، وقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظرا لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل: المشتقات المالية والأوراق المالية والمخاطر المتعلقة بها، لذلك فالمطلوب أن تعمل إدارة البنوك على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، لذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا مهما.

[1]: خرخاش جميلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية، دراسة استشرافية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص57.

لكي تتمكن المعلومات المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية[1]:

- **الشمولية:** تشير هذه الخاصية إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.
- **الدقة:** من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمؤسسة موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات الخارجة.
- **الملائمة:** ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.
- **التوقيت:** يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لابد من مراعاة التوقيت في إعداد وفرض القوائم المالية.
- **الوضوح:** الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

وقد أصدرت لجنة بازل عددا من أوراق العمل والتوصيات التي تتعلق بصفة خاصة بتدعيم الإفصاح والشفافية، وهذه المبادرة هي جزء من العمل المستمر لجنة بازل لتطوير الإفصاح والشفافية للبنوك والانضباط القوي للسوق، ويكون انضباط السوق فعالا عندما يستطيع المشاركون بالسوق الحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الملائم حتى يتمكنوا من تقييم أنشطة البنك والمخاطر المصاحبة لها.

ويجب على البنوك الإفصاح على المعلومات التالية لعدم انضباط السوق وتسوية الاستقرار المالي:[2]

- ❖ **معلومات عن الأداء المالي:** يجب أن يفصح البنك عن المعلومات عن الأداء مثل تصنيف الإيرادات طبقا لطبيعتها، وتحليل الإيرادات المحققة والمصروفات الفعلية...إلخ.
- ❖ **معلومات عن المركز المالي:** تحتاج الجهات الرقابية والمشاركون في السوق إلى معلومات عن المركز المالي للبنك، فتلك المعلومات تفيد بالتنبؤ بمدى قدرة البنك على مقابلة التزاماته المالية

---

[1]: ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص48.

[2]: ماجد اسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص49.

في تواريخ استحقاقها، ومن أهم تلك المعلومات: تحليل وتصنيف الأصول والخصوم، حقوق الملكية والبنود خارج الميزانية...الخ.

- **سياسات وممارسات إدارة المخاطر:** يحتاج المراقبون والمشاركون في السوق إلى معلومات عن سياسات واستراتيجيات البنك لإدارة التحكم في المخاطر، حيث أن إدارة المخاطر عامل رئيسي في تقييم الأداء ووضع البنك في المستقبل ومدى فاعلية الإدارة، ولذلك فأن الإفصاح يتضمن منهجية السياسة العامة لإدارة المخاطر وقياسها وكيفية ظهورها وإدارتها والتحكم فيها، وأيضا الاستراتيجيات لإدارة المخاطر ومدى فاعليتها فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والمخاطر القانونية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا والمتمثل في دور الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك، حيث سنتناول في المطلب الأول عرض لهذه الدراسات منها عربية ومحلية، ثم نقوم في المطلب الثاني بمناقشة هذه الدراسات بذكر أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

قمنا باعتماد دراسات عربية ومحلية نعرضها كالآتي:

أولا: الدراسات المحلية

01-دراسة خرخاش جميلة

تحت عنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية-دراسة استشرافية- رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية ومزايا حوكمة الشركات في البنوك وكيفية الاستفادة منها من أجل تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، ، كما تهدف أيضا إلى دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وجوانب القوة المرتبطة بها والتعرف على مدى فاعليتها، وانطلقت هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية 0،05%.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعزز تطبيق حوكمة الشركات في البنوك التجارية من فعالية الرقابة الداخلية لديها ويدعم مقدرتها على مواجهة الأزمات التي قد تعترضها.
- أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في إنجاح تطبيق الحوكمة وإعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة، التماثل والملائمة وذلك في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجيين خاصة المستثمرين.

02- **دراسة إلهام مقدم وهناء طراد:**

تحت عنوان أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة البنوك الجزائرية على إدراك ومعرفة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها والرفع من كفاءتها، واكتشاف مدى إلتزام البنوك الجزائرية بقواعد الحوكمة في البنوك، انطلقت هذه الدراسة من فرضيتين تتمثل في: البنوك تهتم بمبادئ الحوكمة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية واستوفائها النظام المصرفي الجزائري لكل متطلبات لجنة بازل.

توصلت هذه الدراسة إلى أن نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب التطبيق السليم لقواعدها التي يعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك بحد ذاته، التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي تقوم على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في دفع البنوك التجارية إلى تطبيقها كما أوصت به لجنة بازل.

ثانيا: دراسة عربية

01-دراسة محمد جاسم محمد

تحت عنوان الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصارف، دراسة في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البصرة، العراق، 2014.

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصارف التجارية الخاصة العراقية، وهدف هذا الموضوع إلى بناء نموذج فرضي يصف شكل العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية والتحقق من المصداقية والجدوى العلمية والعملية للنموذج المطروح من أجل الوصول إلى وضع الاستنتاجات والتوصيات اللازمة، ليكون قاعدة معلوماتية للباحثين المهتمين بموضوعات الدراسة ومسوغاتها، وانطلقت هذه الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- لا توجد علاقة ارتباط بين الحوكمة المصرفية بمبادئها والأهداف الإستراتيجية للمصارف بمؤشراتها.
- لا توجد علاقة أثر بين الحوكمة المصرفية بمبادئها والأهداف الإستراتيجية للمصارف بمؤشراتها.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن ما تتصف فيه البيئة المصرفية بصورة خاصة من حالة عدم التأكد وظهور مؤسسات مالية ومصرفية جديدة وزيادة المنافسة من جهة ورغبة المصارف العاملة في العراق على البقاء جعلها تعمل جاهدة على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومنها مبادئ الحوكة المصرفية.
- هناك أكثر من مجموعة لمبادئ الحوكمة التي أقرت من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والمقبولة قبولا عاما.
- زيادة النمو أو نسبة النمو في المصرف لا يرافقه زيادة في الحصة السوقية وإنما هي عملية انتقال زبائن المصرف من فرع إلى فرع آخر، أو من مكتب إلى مكتب آخر.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

سنقوم بعرض أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة:

01-**أوجه التشابه:**

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في المتغير التابع والمتمثل في الحوكمة البنكية.

02- **أوجه الاختلاف:**

بعد تفحص وتحليل الدراسات المذكورة آنفا والتي تناولت موضوع تطبيق الحوكمة المؤسساتية في البنوك، وجدنا أن الدراسة التي سنقوم بها بالرغم من كونها تتشابه مع تلك الدراسات غير أنها تختلف عنها في كون أن دراستنا ركزت على عرض أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تعزيز الإفصاح والشفافية على مستوى البنوك والدراسات السابقة ركزت على دراسة كيفية الاستفادة من الحوكمة البنكية في تعزيز نظام الرقابة الداخلية للبنوك وكذا تحقيق الأهداف الإستراتيجية، بالإضافة الى قطاع الدراسة وأدواتها.

قمنا بالاستفادة من الدراسات السابقة في الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري من أجل اغناء الجانب النظري في دراستنا والتعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة فيها لتحديد أكثر الوسائل ملائمة لاختبار فرضيات الدراسة التي نحن بصدد القيام بها بالإضافة إلى معرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا في هذا الفصل بالتعرف على مختلف الجوانب الأساسية للحوكمة في الشركات وفي البنوك، وقد قمنا بالتوصل إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك يحقق فوائد ومزايا جمة أبرزها تقليل المخاطر وتعزيز الإفصاح والشفافية عل مستواها.

وحتى تستفيد البنوك استفادة فعلية من منافع الحوكمة يجب عليها توفير جملة من العناصر الرئيسية والشروط اللازمة حتى يكون النموذج الذي تطبقه البنوك نموذجا جيدا.

الفصل الثاني دراسة تحليلية لأهمية الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بومدفع

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري من الدراسة في الفصل الأول يأتي جانب الدراسة الميداني والذي تمحور حول أهمية ودور تطبيق الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بوكالة بومدفع، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة بومدفع**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيان**

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع

سنقوم في هذا المبحث بتقديم لمحة وجيزة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع حيث سنتناول فيه تعريف للوكالة وعرض هيكلها التنظيمي وتقديمها من خلال التعرف على مهامها وأهدافها.

المطلب الأول: التعريف بوكالة (BADR) بومدفع

وكالة (BADR) بومدفع 278 الواقعة في شارع فروجي محمد واحدة من الوكالات المنتشرة على مستوى ولاية عين الدفلى، تم فتحها في 08 نوفمبر 1988 وأدرجت في الصنف الثالث (c) وهي تابعة للفرع الجهوي لولاية شلف، إذ تشرف هذه الأخيرة على إعطائها الأوامر وكذا إعلامها بكل المستجدات الحاصلة والقوانين الصادرة التي تستوجب التنفيذ وبالتالي تكون وكالة بومدفع مسؤولة عن كل الأعمال التي تنجزها، إذ أنها مطالبة بإرسال كل الوثائق التي أنجزتها في اليوم إلى الفرع الجهوي بشلف 02.

تضم الوكالة 10 عمال ذو كفاءات مهنية عالية وخبرة في الميدان لا تتجاوز 15 سنة عن كل موظف فكل العمال بما فيهم المدير مجندون لخدمة الزبائن والإجابة عن استفساراتهم المطروحة وبالتالي إرضائهم وتمثيل المؤسسة في أحسن صورة، ويمكن القول أن المنافس الوحيد للوكالة هو البريد والمواصلات إذ لا وجود لوكالات أخرى في المنطقة تنافسها، ولهذا يلجأ العديد من السكان لوكالة البدر بومدفع لقضاء مصالحهم.

أما عن استعمال الإعلام الآلي بالوكالة فقد كان في أوائل جويلية 1993 هذا ما سهل على الموظفين انجاز كل العمليات البنكية ومسايرة للتطورات الحاصلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة (BADR) بومدفع

يتكفل بزبائن وكالة بومدفع موظفون إذ يبلغ عددهم حوالي 10 موظفين يرأسهم مدير الوكالة ويمكن تقسيمهم كالتالي:

- **المدير:** حيث نص القانون الداخلي على أن الوكالة يديرها مدير إذ يعد في قمة هرم الهيكل التنظيمي باعتباره المسؤول الأول على مستوى الوكالة، فهو شخص مرسم من طرف المديرية العامة ويأخذ بعين الاعتبار في عملية التعيين الكفاءة والخبرة المهنية الطويلة في ميدان العمل البنكي باعتباره الوحيد المكلف بمهمة تسيير الوكالة، وبذلك يمكن حصر أهم وظائف ومهام المدير للوكالة:
  - المصادقة على تعيين المستخدمين والميزانية بعد إتمام إعدادها.
  - المصادقة على ملفات القروض.

- السهر على المراقبة السليمة وكذا ضبط العمال بوكالة (حالات التأخر، الغيابات بدون مبررات).
- يعتبر الأمر بصرف في الوكالة فيما يخص القروض ومصاريف التسيير.

أما القاعدة فنجد عدة مصالح منها:

- **مصلحة الصندوق:** هي المصلحة الأكثر تعاملا مع الزبائن إذ تعتبر الإيداع والسحب من أهم تخصصاتها وهي تتكون من: أمين الصندوق، عامل الشباك، حيث نجد أن أمين الصندوق هو الشخص الوحيد الذي يتعامل مع النقود مباشرة بينما نجد باقي المصالح مع الحسابات فقط.
- **مصلحة الحافظة:** وهي مصلحة مهمة إذ يتم من خلالها استقبال الصكوك المدفوعة من طرف الزبائن وتتم معالجة هذه الصكوك بالخصم أو التحصيل.
- **مصلحة الشيكات:** وتستعمل الشيكات المحولة من طرف الزبائن حيث يتم تمريرها عبر الحاسوب للتأكد من صحة المعلومات.
- **مصلحة القروض:** توجد بأنواع مختلفة مثل القروض المستندة، قروض طويلة الأجل، قروض قصيرة الأجل.

الشكل رقم1: مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة بومدفع

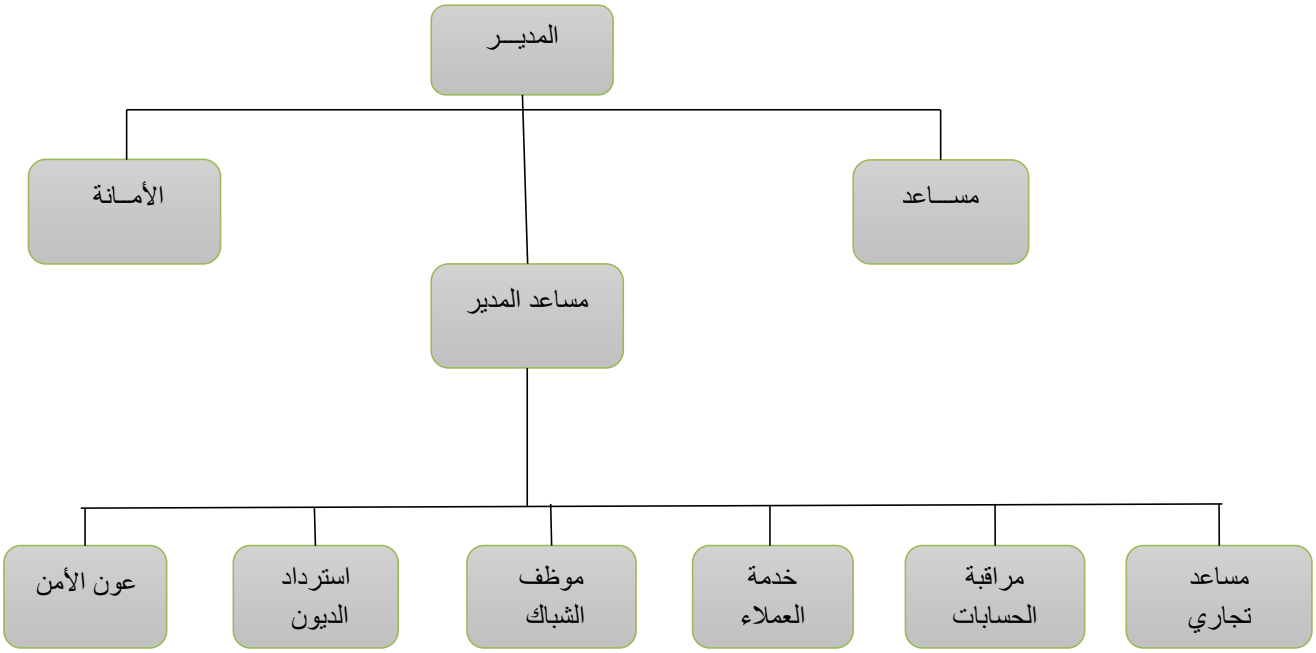

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المشرف على التربص

المطلب الثالث: مهام وكالة بنك (BADR) وأهدافها

سنقدم وكالة بدر بومدفع من خلال ذكر مواردها ومهامها وأهدافها:

أولا: موارد بنك (BADR) وكالة بومدفع

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المادة 25 من مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل13 مارس 1982 من:

- رأس ماله الأساسي واحتياطاته.
- الودائع تحت الطلب ولأجل، وذلك من طرف زبائنها أو عن طريق إصدار السندات.
- الأموال المتوفرة التي ائتمنته عليها الهيئات العمومية التابعة لهياكل والأعمال الفلاحية والزراعية والصناعية.
- القروض التي يمكن أن يعقدها بالمستندات المالية وغيرها من السفتجات.
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برنامج التنمية.
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي تمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما المركزية الجزائرية.
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.
- القروض من الوسائل الأجنبية.

ثانيا: مهام بنك (BADR) وكالة بومدفع

تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- يقوم بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله واستخدامها.
- يتلقى الودائع الفورية والمؤجلة من أي شخص مادي واعتباري.
- يمد أي شخص مادي أو اعتباري بقروض بمختلف أنواعها.
- يقدم مساعدته المهنية المتمثلة في مساعدات مالية للمهن الفلاحية.
- يقوم بتمويل القطاع الصناعي، تمويل المؤسسات الفلاحية والصناعية من كل نوع.
- التكفل بتمويل قطاع الفلاحة من حيث عملية التنمية والتجهيز.
- الالتزام بالسرية فيما يتعلق بالعمل البنكي وخاصة حسابات الزبائن.
- ترقية النشاطات الزراعية، الصناعات الحرفية والصيد البحري وكل النشاطات المتعلقة بالتنمية الريفية.

- يقوم بدور المراسل بين البنوك الأخرى، ويتولى عمل وكالات مؤسسات القرض الوطنية الأخرى كما يكون وسيط في ذلك.
- يتلقى جميع عمليات الدفع وتحصيل وثائق التجارة المالية.
- تمويل مزارع الدولة، المجموعات والتعاونيات إضافة إلى مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والتسويق، يمول أيضا الدواوين ومؤسسات الغابات.

ثالثا: أهداف بنك (BADR) وكالة بومدفع

تماشيا مع التغيرات الكبيرة في المجال الاقتصادي وقصد التأقلم معها لجأ البنك وكغيره من البنوك إلى القيام بنشاطات وأعمال من شأنها الوصول إلى استراتيجية تجعل البنك مؤسسة مصرفية تحظى باحترام من قبل المتعاملين والأفراد على حد سواء وعليه فإن الأهداف المسطرة تتمثل في:

- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن، تسهيل الإيرادات للحصول على الدعم.
- البقاء ضمن أكبر البنوك في الجزائر.
- تحسين المردودية والفعالية.
- عامل أساسي ومهم لعملية الائتمان والذي ينتج عنه زيادة الودائع والنقد المتداول.
- تحقيق الربح لأنه أول أهدافه وإذا تدهورت أحوال البنك وحقق خسائر فإن المساهمين يهربون عند أول فرصة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيان

محاولة منا لإعطاء مصداقية لنتائج الدراسة النظرية حول موضوع دور الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى عينة من موظفي ومستخدمي وكالة بومدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وذلك باستخدام أداة الاستبيان التي تعتبر أكثر أدوات البحث الميداني استخداما.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كافة الإجراءات المتعلقة بمجتمع وعينة الدراسة.

أولا: أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة للقيام بجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية وقد قسم إلى قسمين:

القسم الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية وتتمثل هذه المعلومات في: الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة والموقع الوظيفي.

القسم الثاني: يتضمن هذا القسم عبارات يمكن من خلالها للمجيب عن الاستبانة إبداء رأيه فيما يتعلق بدور الحوكمة البنكية في تعزيز الإفصاح والشفافية ، حيث يتكون هذا القسم من محورين:

المحور الأول: ما مدى التزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة

المحور الثاني: ما مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

وقد اعتمدنا في دراستنا على مقياس ليكارت الخماسي وهو مقياس فئوي مكون من خمسة درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من الاستبانة وتحويلها إلى معطيات كمية يمكن قياسها إحصائيا وفق ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02) : جدول مستويات الموافقة

مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1
النسبة	100%	80%	60%	40%	20%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

ثانيا: اختبار ثبات أداة الدراسة

سعيا منا للتأكد من مستوى ثبات العينة قمنا باختبار ألفا كرونباخ لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبا بطريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة الفا كرونباخ وفق برنامج spss، والذي يعتبر مناسبا إذا كان قيمته تزيد عن 0،6 وتكون قيمة ألفا كرونباخ محصورة بين (0-1) والذي جاءت نتائجه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): قيمة الفا كرونبخ باستخدام برنامج spss

قيمة ألفا كرونبخ	
Nombre de element	Alpha de cronbach
40	0،795

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام معطيات spss

من خلال الجدول تظهر لنا قيمة ألفا كرونبخ بلغت0،795 وهي أكبر من 0.6 وهذا ما يعني أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

ثانيا: عرض العينة محل الدراسة

تتكون العينة محل الدراسة من 40 موظف يعملون ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وتم وتوزيع عليهم الاستبيان بطريقة عشوائية بسيطة.

ثالثا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** بدأت الدراسة الميدانية في 2020/01/12 وانتهت في 2020/06/28، بداية بصياغة النموذج الأولي للاستبيان ثم تم عرض أداة البحث في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف من أجل إبداء رأيه في مدى وضوح العبارات ومدى ملائمة كل عبارة لقياس ما وضعت لأجله ومدى انتمائها للمحور الخاص بها، وعلى ضوء التوجيهات قمنا بإجراء التعديلات المتفق عليها، وبدأنا بتوزيع الاستبيان 2020/06/27 ابتداء من وتم استرجاعها بتاريخ 2020/06/28
- **الحدود المكانية:** وجهت هذه الاستبانة لموظفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بومدفع.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستعملة

توزيع الاستبيان: يوضح الجدول الموالي توزيع الاستبيان على الوكالة محل الدراسة.

الجدول رقم (03-02) : جدول توزيع الاستبيان

الاستبيان	العدد	النسب المئوية
الاستبيانات الموزعة	40	100%
الاستبيانات المسترجعة	40	100%
الاستبيانات غير مسترجعة	00	00%
الاستبيانات الملغاة	00	00%
الاستبيانات المقبولة	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

خامسا: تحليل البيانات الوصفية

تتمثل هذه البيانات من خمسة عناصر وسنقوم بتحليل كل عنصر على حدى:

✓ **الجنس:**

الجدول رقم (04-02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	26	65
أنثى	14	35
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام مخرجات spss

يمكن توضيح جنس عينة البحث بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): جنس عينة البحث

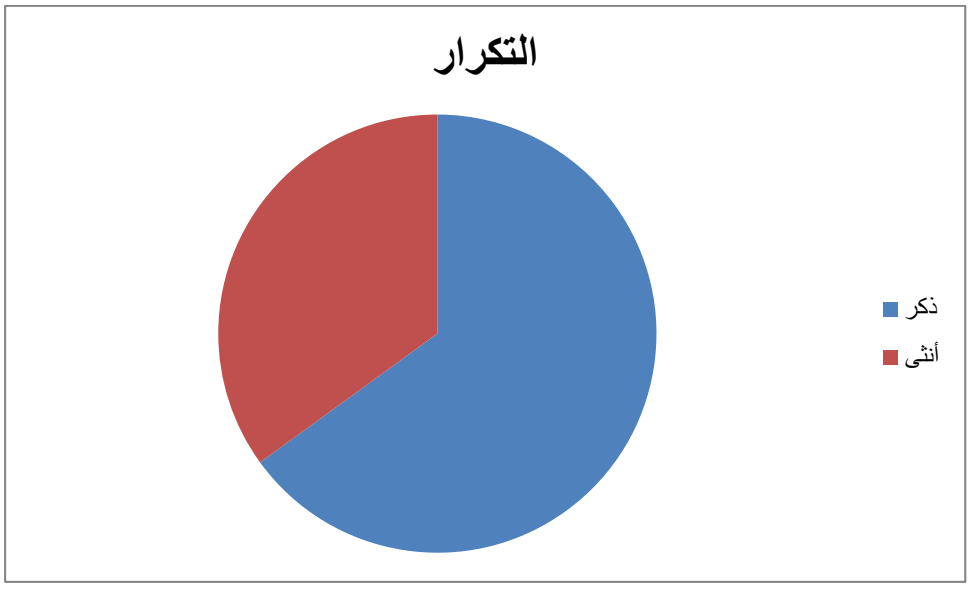

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (04-02).

نلاحظ من الشكل أن فئة الذكور العاملة في البنك أكثر من فئة الإناث

✓ **العمر:**

✓ **الجدول رقم (05-02): توزيع أفراد العينة حسب الأعمار**

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30	18	45
من 30 إلى40	17	42،5
من 40 إلى 50	5	12،5
أكثر من 50	0	0
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يمكن توضيح أعمار عينة البحث بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): أعمار الموظفين

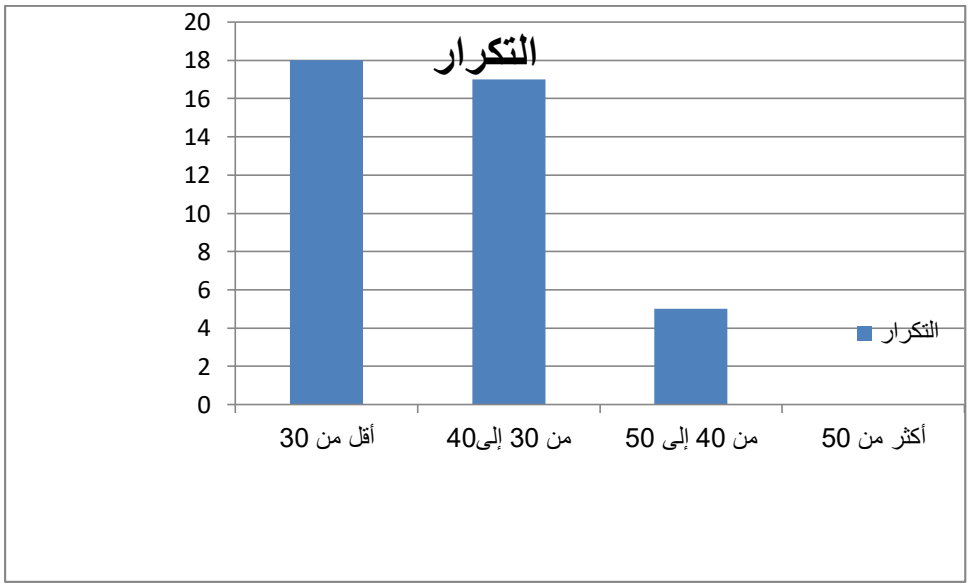

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (05-02)

يتبين لنا من خلال الشكل البياني أن الفئة العمرية الأولى أقل من 30 سنة تقدر ب45%، أما الفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة تقدر بنسبة 42،5%، والفئة الثالثة من 40 إلى 50 فتمثل ما نسبته 12،5% من إجمالي العينة، أما فيما يخص الفئة الرابعة التي تضم الموظفين الذين يفوق عمرهم 50 سنة فهي منعدمة كليا، ومن هنا نستنتج أن الفئة الأولى هي أكثر فئة عاملة بالبنوك وتليها الثانية والثالثة.

✓ **الدرجة العلمية:**

الجدول رقم (06-02): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة%
ليسانس	31	77،5
ماستر	06	15
ماجستر	00	00
دكتوراه	03	7،5
شهادات أخرى	00	00
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يمكن توضيح الدرجة العلمية للأفراد ن خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

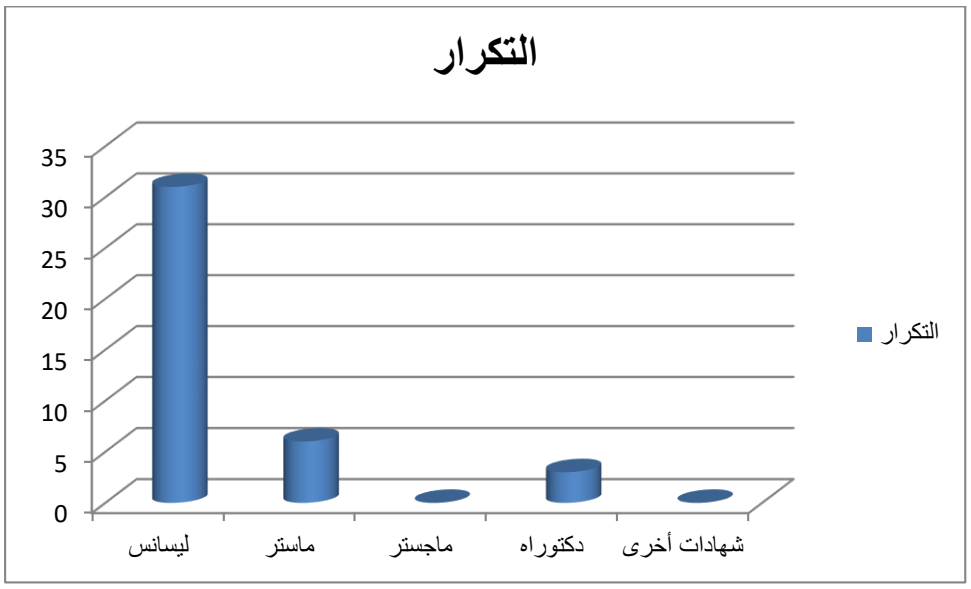

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06-02).

نلاحظ من الجدول والشكل أن أعلى نسبة للموظفين هم الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر ب77،5%، ثم يليها الموظفين الذين يحلون شهادة ماستر بنسبة 15% وشهادة دكتوراه بنسبة 7،5%، أما ماجستر وشهادات أخرى هي منعدمة، ومن هنا نستنتج أن لأكبر نسبة هي للموظفين الحاصلين على شهادة ليسانس.

✓ **سنوات الخبرة:**

الجدول رقم (07-02): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 05 سنوات	19	47،5
من 10 إلى 15	18	45
من 15 إلى 20	01	25
أكثر من 20 سنة	02	05
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ويمكن توضيح سنوات الخبرة حسب الشكل التالي:

الشكل (05): توزيع الأفراد حسب سنوات الخبرة

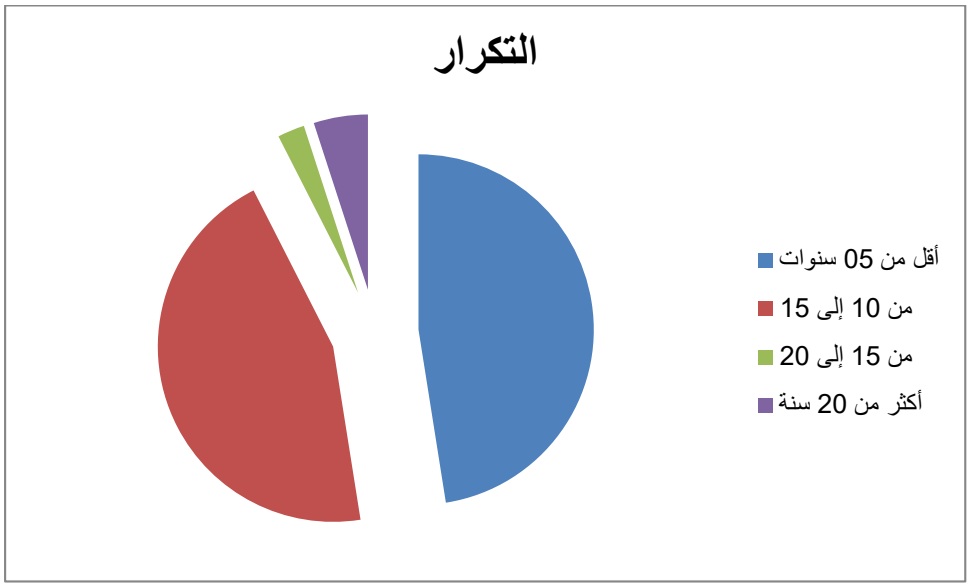

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07-02).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل لأن العاملين الذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم أقل من (05) سنوات تقدر بنسبة 47،5% أي أكبر نسبة تليها من 10 إلى 15 سنة بنسبة 45%، وما نسبته 5% للأفراد الذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة، وأخيرا من 15 إلى 20 بنسبة 2،5%.

✓ **الموقع الوظيفي:**

الجدول رقم (08-02): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
عضـــــــو مجلـــــــس إدارة	11	27،5
مدير تنفيذي	11	27،5
مراقب داخلي	18	45
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات spss.

يمكن أن نوضح الوظيفة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة على الوظيفة.

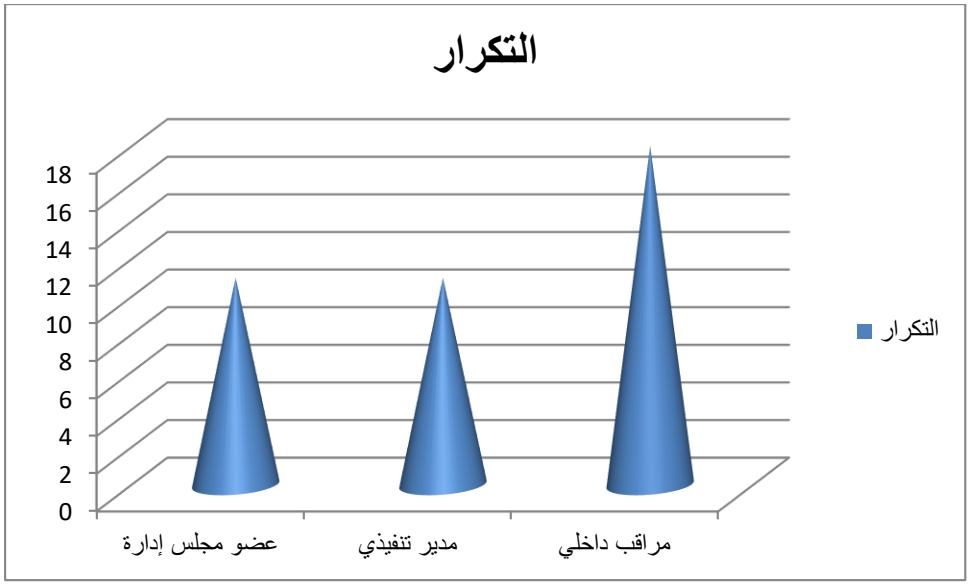

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (08-02).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن وظيفة مراقب داخلي تحتل أكبر نسبة بنسبة 45%، تليها وظيفة عضو مجلس إدارة ومدير تنفيذي بنسب متساوية 27،5%.

المطلب الثالث: تحليل مضمون الاستبيان

الجدول رقم (09-02): إجابات الموظفين حول وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بالبنك

الاعتمادية الأسئلة /البدائل	غيـــر موافــق بشدة	غيـــر موافق	محايد	موافق	موافــق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم **01**	01	02	06	24	07	3.85	0.86380
	2.5%	%5.0	15.0 %	60.0 %	17.5 %		
العبارة رقم **02**	00	01	18	15	06	3.65	0.76962
	00%	2.5%	45.0 %	37.5 %	15.0 %		
العبارة رقم **03**	00	03	12	22	03	3.625	0.74032
	00%	7.5%	30.0 %	55.0 %	7.5%		
العبارة رقم **04**	00	06	14	17	03	3.425	0.84391
	00%	15.0 %	35.0 %	42.5 %	07.5 %		
العبارة رقم **05**	03	06	10	20	01	3.25	1.00639
	07.5 %	15.0 %	25.0 %	50.0 %	02.5 %		
العبارة رقم **06**	11	12	13	03	01	3.2750	1.03744
	27.5 %	30.0 %	32.5 %	07.5 %	02.5 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب ومستخرجات SPSS

01-يظهر من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،85 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 24 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 60% بدرجة مرتفعة، مع انحراف معياري قدره 0،86 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 5%، محايد بنسبة 15% وموافق بشدة بنسبة 17،5%.

02- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،65 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة مرتفعة، مع انحراف معياري قدره 0،76 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 2،5%، موافق بنسبة 37،5% وموافق بشدة بنسبة 15%.

03- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،62 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 22 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 55% بدرجة مرتفعة، مع انحراف معياري قدره 0،74 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 7،5%، محايد بنسبة 25% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

04- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،42 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 17 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 42،5% بدرجة متوسطة مع انحراف معياري قدره 0،84 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 15%، محايد بنسبة 35% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

05- إجابات الأفراد على العبارة الخامسة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،25 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 20 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 50% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 1 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 7،5%، غير موافق بنسبة 15%، محايد بنسبة 25% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

06- إجابات الأفراد على العبارة السادسة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،27 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 13 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 50% بدرجة

متوسطة، مع انحراف معياري قدره 1،03 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 27،5%، غير موافق بنسبة 30%، موافق بنسبة 7،5% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للفقرة الأولى من المحور الأول بقيمة 3،51 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت مرتفعة، فيما بلغ الانحراف المعياري 0،87 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذه الفقرة.

المبدأ الثاني: توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين

الجدول رقم (10-02): إجابات الموظفين حول توفر حقوق المساهمين والمستثمرين

الاعتمادية الأسئلة /البدائل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم 01	00	07	12	18	03	3.4250	0.87376
	00%	17.5 %	30.0 %	45.0 %	07.5 %		
العبارة رقم 02	01	03	18	16	02	3.3750	0.80662
	02.5 %	07.5 %	45.0 %	40.0 %	0.50 %		
العبارة رقم 03	01	05	17	12	05	3.3750	0.95239
	02.5 %	12.5 %	42.5 %	30.0 %	12.5 %		
العبارة رقم 04	01	08	18	12	01	3.1000	0.84124
	02.5 %	20.0 %	45.0 %	30.0 %	02.5 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب ومستخرجات SPSS.

1-إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،42 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،87 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 17،5%، محايد بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

2- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،37 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،8 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 7،5%، موافق بنسبة 40% وموافق بشدة بنسبة 12،5%.

3- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،37 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 17 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 42،5% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،95 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 12،5%، موافق بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 12،5%.

4- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،1 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،84 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 20%، موافق بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للفقرة الثانية من المحور الأول بقيمة 3،31 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، فيما بلغ الانحراف المعياري 0،86 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذه الفقرة.

المبدأ الثالث: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الجدول رقم (11-02): إجابات الموظفين حول توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الاعتمادية الأسئلة /البدائل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم 01	00	04	10	21	05	3.6750	0.82858
	00.0 %	10.0 %	25.0 %	25.5 %	12.5 %		
العبارة رقم 02	01	02	16	18	03	3.5000	0.81650
	02.5 %	05.0 %	40.0 %	45.0 %	07.5 %		
العبارة رقم 03	00	05	18	14	03	3.3750	0.80662
	00.0 %	12.5 %	45.0 %	35.5 %	07.5 %		
العبارة رقم 04	01	07	19	11	02	3.1500	0.86380
	02.5 %	17.5 %	47.5 %	27.5 %	05.0 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب ومخرجات SPSS.

1- إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،67 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 21 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 25،5% بدرجة مرتفعة ، مع انحراف معياري قدره 0،82 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 10%، محايد بنسبة 25% وموافق بشدة بنسبة 12،5%.

2- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،5 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة مرتفعة، مع انحراف معياري قدره 0،81 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 5%، محايد بنسبة 40% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

3- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،37 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،8 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 12،5%، موافق بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

4- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،15 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 19 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 47،545% بدرجة متوسطة، مع انحراف معياري قدره 0،86 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة %، غير موافق بنسبة 17،5%، محايد بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للفقرة الثالثة من المحور الأول بقيمة 3،4 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، فيما بلغ الانحراف المعياري 0،86 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذه الفقرة.

المبدأ الرابع: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح

الجدول رقم (12-02): إجابات الموظفين حول توفر مقومات الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح

الاعتمادية الأسئلة /البدائل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم 01	01	07	10	21	01	3.3500	0.89299
	02.5 %	17.5 %	25.0 %	52.5 %	02.5 %		
العبارة رقم 02	00	01	09	18	12	3.0250	0.80024
	00.0 %	02.5 %	22.5 %	45.0 %	30.0 %		
العبارة رقم 03	02	03	13	19	03	3.4500	0.93233
	05.0 %	07.5 %	32.5 %	47.5 %	07.5 %		
العبارة رقم 04	01	08	20	08	03	3.1000	0.90014
	02.5 %	20.0 %	50.0 %	20.0 %	07.5 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب ومستخرجات SPSS

1- إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،35 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 21 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 52،5% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،89 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 17،5%، محايد بنسبة 25% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

2- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،02 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة ،

مع انحراف معياري قدره 0،8 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 2،5%، محايد بنسبة 22،5% وموافق بشدة بنسبة 30%.

3- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،45 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 19 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 47،5% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،93 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 5%، غير موافق بنسبة 7،5%، محايد بنسبة 32،5% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

4- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،1 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 20 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 50% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،9 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 20%، موافق بنسبة 20% وموافق بشدة بنسبة 7،5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للفقرة الثالثة من المحور الأول بقيمة 3،23 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، فيما بلغ الانحراف المعياري 0،88 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذه الفقرة.

المبدأ الخامس: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

الجدول رقم (13-02): إجابات الموظفين عن توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

الأسئلة الاعتمادية /البدائل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم 01	00	08	12	18	02	3.3500	0.86380
	00.0 %	20.0 %	30.0 %	45.0 %	05.0 %		
العبارة رقم 02	01	04	18	16	01	3.3000	0.79097
	02.5 %	10.0 %	45.0 %	40.0 %	02.5 %		
العبارة رقم 03	02	07	08	18	05	3.4250	1.08338
	05.0 %	17.5 %	20.0 %	45.0 %	12.5 %		
العبارة رقم 04	04	04	20	11	01	3.0250	0.94699
	10.0 %	10.0 %	50.0 %	27.5 %	02.5 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب وبرنامج SPSS

1- إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،35 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،86 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 2%، موافق بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 5%.

2- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3.3 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،79 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 10%، موافق بنسبة 40% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

3- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،42 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 1،08 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 5%، غير موافق بنسبة 17،5%، محايد بنسبة 20% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

4- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،02 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 20 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 50% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،94 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 10%، غير موافق بنسبة 10%، موافق بنسبة 7،5% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للفقرة الخامسة من المحور الأول بقيمة 3،27 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، فيما بلغ الانحراف المعياري 0،91 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذه الفقرة.

كما كان المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول بقيمة 3،34 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، وبلغت قيمة الإنحراف المعياري 0،87 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة لهذا المحور.

المحور الثاني : ما مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية

الجدول رقم (14-02): إجابات الموظفين عن مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنك

الاعتمادية الأسئلة /البدائل	غيـــر موافــق بشدة	غيـــر موافق	محايد	موافق	موافــق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	%	%	%	%	%		
العبارة رقم 01	00	06	12	18	04	3.5000	0.87706
	00.0 %	15.0 %	30.0 %	45.0 %	10.0 %		
العبارة رقم 02	01	08	12	18	01	3.2500	0.89872
	02.5 %	20.0 %	30.0 %	45.0 %	02.5 %		
العبارة رقم 03	00	11	17	11	01	3.0500	0.81492
	00.0 %	27.5 %	42.5 %	27.5 %	02.5 %		
العبارة رقم 04	00	08	15	16	01	3.2500	0.80861
	00.0 %	20.0 %	37.5 %	40.0 %	02.5 %		
العبارة رقم 05	01	05	10	19	05	3.5500	0.95943
	02.5 %	12.5 %	25.0 %	47.5 %	12.5 %		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام الحاسوب ومستخرجات SPSS

1- إجابات الأفراد على العبارة الأولى جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،5 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة مرتفعة ، مع

انحراف معياري قدره 0،87 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 18%، محايد بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 10%.

2- إجابات الأفراد على العبارة الثانية جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،25 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 18 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 45% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،89 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2،5%، غير موافق بنسبة 20%، محايد بنسبة 30% وموافق بشدة بنسبة 2.5%.

3- إجابات الأفراد على العبارة الثالثة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،05 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بمحايد أي 17 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 42،5% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،81 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 27،5%، موافق بنسبة 27،5% وموافق بشدة بنسبة 2،5%.

4- إجابات الأفراد على العبارة الرابعة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،25 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 16 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 40% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،8 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 00%، غير موافق بنسبة 2%، محايد بنسبة 37،5% وموافق بشدة بنسبة 2.5%.

5- إجابات الأفراد على العبارة الخامسة جاءت بمتوسط حسابي قدره 3،35 التي تشير إلى أن إجابات الأفراد العينة أجابوا بموافق أي 19 فرد من أصل 40 ما يمثل نسبة 47،5% بدرجة متوسطة ، مع انحراف معياري قدره 0،95 ما يعني تفاوت في إجابات أفراد العينة بين غير موافق بشدة بنسبة 2.5%، غير موافق بنسبة 12.5%، محايد بنسبة 25% وموافق بشدة بنسبة 12.5%.

وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثاني (مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية) بقيمة 3،23 والتي تعني أن درجة الموافقة كانت متوسطة، فيما بلغ الانحراف المعياري0،86 تشير إلى التباين النسبي في إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتضمنة في هذا المحور.

ثانيا: التأكد من صحة الفرضيات

تمت صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك على تعزيز الإفصاح والشفافية على مستواها.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك في تعزيز الإفصاح والشفافية على مستواها.

سيتم التأكد من صحة الفرضية الرئيسية بعد التأكد من صحة الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك عند مستوى معنوية 0،05.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك عند مستوى معنوية 0،05.

يمكن التأكد من صحة الفرضية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15-02): أثر تفعيل دور وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت A	معامل Beta	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
						قيمة (t)	مستوى المعنوية	
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	75ء0،4	0،205	11،064	7،577	0،475	2،770	**0،002**	تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0،475 كما بلغ معامل التحديد 0،205 مما يعني أن 20،5% من الزيادة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك تعود إلى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بالبنوك، وبما أن مستوى الدلالة يساوي إلى 0،002 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود دلالة إحصائية لوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك عند مستوى معنوية 0،05.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك عند مستوى معنوية 0،05.

يمكن التأكد من صحة الفرضية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (16-02): أثر توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت A	معامل Beta	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
						قيمة (t)	مستوى المعنوية	
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	0،631	0،383	25،171	8،562	0،631	5،248	**0،000**	تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0،631 كما بلغ معامل التحديد 0،383 مما يعني أن 38،3% من الزيادة في تعزيز الإفصاح والشفافية تعود إلى تفعيل دور توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة بالبنوك ، وبما أن مستوى الدلالة يساوي إلى الصفر وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك عند مستوى معنوية 0،05.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل دور تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبينوك عند مستوى معنوية 0،05.

يمكن التأكد من صحة الفرضية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (17-02): جدول يمثل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	الجزء الثابت a	معامل Beta	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
						قيمة (t)	مستوى المعنوية	
تطبيق مبادئ الحوكمة	0.671	0.436	31.111	0.499	0.671	0.172	**0،000**	تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0،671 كما بلغ معامل التحديد 0،436 مما يعني أن 6،43% من الزيادة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك تعود إلى تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة، وبما أن مستوى الدلالة يساوي إلى الصفر وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود دلالة إحصائية لتفعيل دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل باعتباره الإطار التطبيقي للبحث إعطاء نظرة عامة حول دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك، وتمهيدا للدراسة الأساسية قمنا بتوضيح حدود البحث الزمنية والمكنية والمنهج والأدوات الإحصائية التي استعملت، ولاستكمال البحث والتأكد من صحة الفرضيات تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على استمارة استبيا بغية جمع البيانات التي تربط موضوع البحث، وبعد تحليل نتائج الاستبيان خلصت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة تساهم في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك إذا ما تم تطبيقها.

الخاتمة

الخاتمة

تعد حوكمة الشركات من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام جميع الاقتصاديين سواء على الصعيد الإقليمي أو المحلي أو الدولي، وقد تعاظم الاهتمام به بسبب الأزمات التي أطاحت بأكبر الأنظمة الاقتصادية في العالم والتي حدثت نتيجة سوء تسيير وانتشار الفساد المالي والإداري.

سعت الكثير من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئها في قطاع الأعمال بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة ذلك أن القطاع البنكي أساس أي نظام اقتصادي، إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية

نتائج الدراسة التطبيقية:

كان الجانب التطبيقي عبارة عن استبانة موجهة لموظفي ومستخدمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر بومدفع، وبعد توزيع الاستبانات وتحليلها بواسطة برنامج SPSS تم بناء فرضية رئيسية وفرضيتين فرعيتين تتعلقان بمبادئ حوكمة بنك بدر وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- بلغ المستوى الكلي لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك 0،436 أي هناك نسبة زيادة قدرها 43،6% والتي تعود إلى تطبيق مبادئ الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر بومدفع.
- من خلال الدراسة الميدانية لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر ظهرت هناك قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة حيث ظهر أنهم لا يملكون دراية واسعة عن الحوكمة وعن آليات تطبيقها ويظهر ذلك جليا من خلال إجابات الموظفين.

التوصيات والاقتراحات:

- على البنوك الجزائرية توعية موظفيها بمفهوم الحوكمة وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع.
- تحسين دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور أصحاب المصالح.
- تقوية وتعزيز الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي واللجنة البنكية على البنوك الجزائرية.
- تحسيس مجلس الإدارة بالبنوك بأهمية تطبيق الحوكمة.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك.

آفاق الدراسة:

بعد طرحنا لهذه الدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع الحوكمة:

- دور الحوكمة في تشجيع الاستثمار.
- مساهمات الحوكمة في تسيير وضبط السيولة في البنوك.
- واقع الحوكمة في المصارف الإسلامية ومقارنتها بالمصارف التقليدية.

قائمة المراجع

1) مراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبـراهيم سـيد احمـد، **حوكمـة الشـركات ومسـؤولية الشـركات عبـر الوطنيـة وغسـيل الأمـوال**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
2. صالح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
3. صـالح حسـن، **الرقابـة علـى أعمـال البنـوك ومنظمـات الأعمـال**، دار الكتـاب الحـديث، ط1،القـاهرة، 2010.
4. طـارق عبـد العـال حمـاد، **حوكمـة الشـركات (المفـاهيم، المبـادئ ، التجـارب، المتطلبات)شـركات قطاع عام وخاص ومصارف**، الدار الجامعية، إسكندرية، ط2، 2007.
5. عبـد اللطيـف مصـطفى، محمـد بـن بوزيـان، أساسـيات **النظـام المـالي واقتصـاديات الأسـواقالمالية**، دار ومكتبة حسن للطباعة، ط1، لبنان، 2014.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بـوقريط إيمـان، **مـدى تطبيـق الحوكمـة المؤسسـية فـي البنـوك الجزائريـة وفقـا لمبـادئ لجنـةبازل للرقابـة المصـرفية، دراسـة حالـة عينـة مـن الوكـالات البنكيـة بـأم البـواقي**، مـذكرة ماسـتر، جامعـة العربـي بـن مهيدي، أم البواقي، 2015.
2. ختـوش حنـان، **دورالحوكمـة المصـرفية فـي تقليـل المخـاطر وتحقيـق فعاليـة الأداءللبنـوك التجاريـة، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016.
3. خرخـاش جميلـة، **أثـر تطبيـق حوكمـة الشـركات فـي تفعيـل أنظمـة الرقابـة الداخليـة لـدى البنـوك التجارية الجزائرية، دراسة استشرافية**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
4. سـمية عبـد الحـق، **أثـر تطبيـق مبـادئ الحوكمـة فـي تحسـين أداء البنـوك التجاريـة الجزائريـة دراسـة عينة من البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
5. سـهايلية يمينـة، **دور حوكمـة الشـركات فـي رفـع كفـاءة سـوق الأوراق الماليـة مـع الإشـارة إلـى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستار، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010.
6. عبـادي رنـدة، **متطلبـات إرسـاء الحوكمـة فـي البنـوك العموميـة الجزائريـة، دراسـة حالـةبنك الجزائـر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد لخضر، الوادي، 2015.

7. فقيه محمد، كروشة عبد القادر، **واقع تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2018.

8. كتفي خيرة، **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفيةدراسة مقارنة**، مذكرة ماجستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.

9. ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقاريرالمالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

10. معمري سارة، **أثر الالتزام بمتطلبات لجنة بازل في إرساء الحوكمة في البنوكحالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2012.

11. نورة حراث، **أهمية تطبيق الحوكمة وأثرها على القطاع البنكي الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014.

12. نوي فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوكالجزائرية**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

بحوث ومقالات

1. بن علي بلعزوز، عبد الرزاق جبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفيةمدخل للوقاية من الأزمات المالية والصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، ملتقى علمي حول الأزمات المالية والإقتصادية الدولية وحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 11-12 أكتوبر 2009.

2. جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة فيالقطاع المصرفي العربي**، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، د تا.

3. سالم محمود عبود، **حوكمة المصارف وآليات تطبيقها، دراسة حالة المصارفالأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014.

4. سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، عدد4، 2013.

5. عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثرالمصرفي، الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 14، عدد19، 2018.

6. فيصل محمود نواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفسادوالوقاية منه في شركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد2، 2009.

7. محمد معتز، مجيني إبراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة أمارباك، مجلد 6، عدد16، 2016.

8. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15-17 دبسمبر 2012.

9. مرغاد لخضر، جعفر صليحة، **واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية(دراسة حالةالبركة المصرفية خلال عام 2016**، المجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، عدد 5، جانفي 2018.

10. مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العالمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008.

2) مراجع باللغة الإنجليزية

1. Arjan Viegenthart، **Gouvernance In Easten Central Europecorporate**، Department Of Political Science، Urije Universty Amesterdam، November، 2004.

2. Andra Lavinia Nichtean،**Activities Corporate Governance In Banking**،Alexandra Loancuza University، Romania، 2010.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

استبانة البحث

الطالبين: العابد يوسف / زراولة عبد القادر
الهاتف: 0553969448
البريد الإلكتروني:

تحية طيبة وبعد؛

تندرج هذه الاستبانة ضمن متطلبات تحضير مذكرة ماستر بعنوان **" دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"**.

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة، حيث أن حرصكم على تقديم الإجابة الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة، وبالتالي الوصول إلى نتائج واقتراحات أكثر دقة.

لذا نلتمس منكم الإجابة على جميع فقرات هذه الاستبانة بوضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة، **علما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.**

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير
شاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم معنا

الجزء الأول: معلومات عامة حول عينة الدراسة

1/ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2/ الفئة العمرية: أقل من 30 ☐ من 30 إلى 40 ☐ من 40 إلى 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3/ الدرجة العلمية: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

4/سنوات الخبرة : أقل من 5 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ من 15 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

5/ الموقع الوظيفي: عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ مراقب داخلي ☐

غير ذلك يرجى التحديد.....

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: ما مدى التزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة

الرقم	العبارة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة
أولا- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة						
1	لدى البنك إدراك بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات					
2	لدى البنك سياسة مكتوبة (أو دليل) مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، تحدد أسلوب البنك لتحقيق الحوكمة					
3	ينتهج البنك سياسة فعالة لإدارة المخاطر قائمة على توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية					
4	يتوفر البنك على قسم خاص بالتدقيق الداخلي					
5	تتميز عملية التدقيق في البنك بالاستقلالية والكفاءة					
6	يلتزم المدققون بالإفصاح عن كل الحقائق المادية التي توصلوا إليها عند ممارستهم لعملية التدقيق					
ثانيا- توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين						
1	يتم تقديم نفس المعلومات المتعلقة بالبنك إلى المساهمين بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة					
2	لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة					
3	تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين المختلفة داخل البنك					
4	يعمل البنك على تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين المحليين والأجانب وحصولهم على تعويض فعال في حال انتهاك حقوقهم					
ثالثا- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة						
1	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين					
2	يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موظفي البنك والإدارة العليا من أجل أخذ رأي الموظفين ومقترحاتهم					
3	البنك ملتزم بتوفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب					
4	البنك ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة (بما فيها التعويض) لمعالجة أي خرق لحقوق أي من الأطراف ذوي المصالح					

رابعا- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح						
1	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة بالشركة في الوقت الملائم لكل الأطراف أصحاب المصالح					
2	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود الممارسات غير الأخلاقية					
3	تتم المراجعة السنوية للبيانات المالية من قبل مراجعين خارجيين					
4	يتم نشر التقارير والبيانات المالية السنوية للبنك المصادق عليها من قبل المراجع الخارجي عبر وسائل الإعلام					
خامسا- توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة						
1	يراعي مجلس الإدارة في البنك المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة					
2	يعمل مجلس الإدارة في البنك على الالتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الاعتبار					
3	يعمل مجلس الإدارة في البنك وفق خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة					
4	يشير دليل الحوكمة في البنك إلى الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي					

المحور الثاني: ما مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية بالبنوك

الرقم	العبارة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة
1	يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك إلى تعزيز الإفصاح والشفافية به					
2	يعمل البنك على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون					
3	يعمل البنك على إيجاد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لضمان استمرارية البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة					
4	يعمل البنك على تطوير الآليات اللازمة لمشاركة كافة العاملين في تحسين كفاءة وفاعلية البنك					
5	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدأ من مبادئ الحوكمة في التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري					

```
GET
  FILE='C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav'
  /COMPRESSED.
FREQUENCIES VARIABLES=الوظيفي.الموقع.الخبرة سنوات.العلمية الدرجة.العمرية الفئة.الجنس
    VAR00020 VAR00021 VAR00022 VAR00023 VAR00024 VAR00025 VAR00026 VAR00027
  /STATISTICS=STDDEV MINIMUM MAXIMUM MEAN MEDIAN MODE SUM
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Effectifs

[Ensemble_de_données1] C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav

Statistiques

		الجنس	الفئة.العمرية	الدرجة.العلمية	سنوات.الخبرة	الموقع.الوظيفي	لدى البنك إدراك لممارسات الدولية لحوكمة الشركات
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,3500	1,6750	1,3750	1,6500	2,1750	3,8500
Médiane		1,0000	2,0000	1,0000	2,0000	2,0000	4,0000
Mode		1,00	1,00	1,00	1,00	3,00	4,00
Ecart-type		,48305	,69384	,83781	,76962	,84391	,86380
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		2,00	3,00	4,00	4,00	3,00	5,00
Somme		54,00	67,00	55,00	66,00	87,00	154,00

Statistiques

		لدى البنك سياسة مكتوبة مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة	ينتهج البنك سياسة فعالة لإدارة المخاطر قائمة على توصيات لجنة بازل لرقابة المصرفية	يتوفر البنك على قسم خاص للتدقيق الداخلي	تتميز عملية تدقيق في البنك بالإستقلالية و الكفاءة
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,6500	3,6250	3,4250	3,2500
Médiane		4,0000	4,0000	3,5000	4,0000
Mode		3,00	4,00	4,00	4,00
Ecart-type		,76962	,74032	,84391	1,00639
Minimum		2,00	2,00	2,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00
Somme		146,00	145,00	137,00	130,00

Statistiques

		تعمل الحوكمة على حماية حقوق المساهمين المختلفة داخل البنك	لدى المساهمين الحق في المشاركة الفعالة و التصويت في الإجتماعات العامة	يتم تقديم نفس المعلومات المتعلقة بالبنك إلى المساهمين بصفة دورية و منتظمة و بسهولة	يلتزم المدققون بالإفصاح عن كل الحقائق المادية التي توصلو إليها عند ممارستهم لعملية التدقيق
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,3750	3,3750	3,4250	3,2750
Médiane		3,0000	3,0000	4,0000	3,0000
Mode		3,00	3,00	4,00	4,00
Ecart-type		,95239	,80662	,87376	1,03744
Minimum		1,00	1,00	2,00	2,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	6,00
Somme		135,00	135,00	137,00	131,00

Statistiques

		البنك ملتزم بتوفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري و في التوقيت المناسب	يتم تنظيم اجتماعات دورية بين موضفي البنك و الإدارة العليا من أجل أخذ رأي ابلموضفين و مقترحاتهم	يتخذ البنك إجرآت كافية لحماية حقوق المودعيين و المقترضين	يعمل البنك على تطبيق مبدء المعاملة المتساوية المساهمين المحليين و الأجانب
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,3750	3,5000	3,6750	3,1000
Médiane		3,0000	4,0000	4,0000	3,0000
Mode		3,00	4,00	4,00	3,00
Ecart-type		,80662	,81650	,82858	,84124
Minimum		2,00	1,00	2,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00
Somme		135,00	140,00	147,00	124,00

Statistiques

		البنك ملتزم بإتخاذ إجرآت عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق أي من الأطراف ذوي المصالح	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة بالشركة في الوقت الملائم لكل الأطراف أصحاب المصالح	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح لوجود ممارسات غير أخلاقية	تتم المراجعة السنوية للبيانات المالية منقبل مراجعين الخارجيين
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,1500	3,3500	3,0250	3,4500
Médiane		3,0000	4,0000	3,0000	4,0000
Mode		3,00	4,00	3,00	4,00
Ecart-type		,86380	,89299	,80024	,93233
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	4,00	5,00
Somme		126,00	134,00	121,00	138,00

Statistiques

		يتم نشر تقارير البيانات المالية السنوية للبنك المصادق عليها من قبل المراجع الخارجي عبر	يراعي مجلس الإدارة للبنك المعاملة المتاوية لكل فأة منلا فأت المساهمين وبطريقة عادلة	يعمل مجلس الإدارة في البنك على الإلتزام بالقوانين السارية مع أخذ مصالح المتعاملين بعين الإعتبار	يعمل مجلس الإدارة في البنك وفق خطة استراتيجية شاملة للإشراف و الرقابة
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,1000	3,3500	3,3000	3,4250
Médiane		3,0000	3,5000	3,0000	4,0000
Mode		3,00	4,00	3,00	4,00
Ecart-type		,90014	,86380	,79097	1,08338
Minimum		1,00	2,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00
Somme		124,00	134,00	132,00	137,00

Statistiques

		يشيير دليل الحوكمة في البنك إلى الفصل بين مسؤليات رإيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي	يساهم تطبيق مبادء الحوكمة في البنك إلى تعزيز الإفصاح و الشفافية به	يعمل البنك على الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون	يعمل البنك على إيجاد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح و مجلس الإدارة لضمان استمرارية البنك
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,0250	3,5000	3,2500	3,0500
Médiane		3,0000	4,0000	3,0000	3,0000
Mode		3,00	4,00	4,00	3,00
Ecart-type		,94699	,87706	,89872	,81492
Minimum		1,00	2,00	1,00	2,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00
Somme		121,00	140,00	130,00	122,00

Statistiques

		يعمل البنك على تطوير الآليات اللازمة لمشاركة كافة العاملين لتحسين كفائة و فعالية البنك	يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية كمبدأ من مبادء الحوكمة في التقليل من خاطر الفساد المالي و الإداري
N	Valide	40	40
	Manquante	0	0
Moyenne		3,2500	3,5500
Médiane		3,0000	4,0000
Mode		4,00	4,00
Ecart-type		,80861	,95943
Minimum		2,00	1,00
Maximum		5,00	5,00
Somme		130,00	142,00

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	26	65,0	65,0	65,0
	أنثى	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الفئة.العمرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30	18	45,0	45,0	45,0
	من 30 إلى 40	17	42,5	42,5	87,5
	من40 إلى 50	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الدرجة.العلمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	31	77,5	77,5	77,5
	ماستر	6	15,0	15,0	92,5
	دكتوراه	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

سنوات.الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	19	47,5	47,5	47,5
	من 10 إلى 15	18	45,0	45,0	92,5
	من 15 إلى 20	1	2,5	2,5	95,0
	أكثر من 20 سنة	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الموقع.الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عضو مجلس إدارة	11	27,5	27,5	27,5
	مدير تنفيذي	11	27,5	27,5	55,0
	مراقب داخلي	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

لدى البنك إدراك لممارسات الدولية لحوكمة الشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	غير موافق	2	5,0	5,0	7,5
	محايد	6	15,0	15,0	22,5
	موافق	24	60,0	60,0	82,5
	موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT 2.2محور
  /METHOD=ENTER 2المحور.
```

Régression

[Ensemble_de_données1] C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	توفر مقومات حقوق المساهمين و المستثمرين[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,420[a]	,176	,154	2,27921

a. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات حقوق المساهمين و المستثمرين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	42,197	1	42,197	8,123	,007[b]
	Résidu	197,403	38	5,195		
	Total	239,600	39			

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات حقوق المساهمين و المستثمرين

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		A	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	10,471	2,180		4,803
	توفر مقومات حقوق المساهمين و المستثمرين	,462	,162	,420	2,850

Coefficients[a]

Modèle		Sig.
1	(Constante)	,000
	توفر مقومات حقوق المساهمين و المستثمرين	,007

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT 2.2محور
  /METHOD=ENTER 3المحور.
```

Régression

[Ensemble_de_données1] C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,551[a]	,304	,286	2,09489

a. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	72,834	1	72,834	16,596	,000[b]
	Résidu	166,766	38	4,389		
	Total	239,600	39			

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		A	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	6,439	2,516		2,559
	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	,742	,182	,551	4,074

Coefficients[a]

Modèle		Sig.
1	(Constante)	,015
	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	,000

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT 2.2محور
  /METHOD=ENTER 4محور.
```

Régression

[Ensemble_de_données1] C:\Users\yassinovic\Desktop\زراولة\سبتمبر.sav

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	توفر مقومات الإفصاح و الشفافية لأصحاب المصالح[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,119[a]	,014	-,012	2,49333

a. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات الإفصاح و الشفافية لأصحاب المصالح

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,365	1	3,365	,541	,466[b]
	Résidu	236,235	38	6,217		
	Total	239,600	39			

a. Variable dépendante : ممامدى مساهمة مبادء الحوكمة في تعزيز الإفصاح و الشفافية بالبنوك

b. Valeurs prédites : (constantes), توفر مقومات الإفصاح و الشفافية لأصحاب المصالح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		A	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	14,846	2,416		6,145
	توفر مقومات الإفصاح و الشفافية لأصحاب المصالح	,136	,184	,119	,736

Page 1